معًا
نتقدم

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
التواصل الحكومي
رؤية عُمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

من التوازن المالي إلى الاستدامة المالية

لتحقيق رؤية عُمان 2040

معًا
نتقدم

الأسباب التي استوجبت صياغة خطة التوازن المالي

معًا
نتقدم

الأسباب التي استوجبت صياغة خطة التوازن المالي (2/1)

1 الانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط واستمرارها متدنية لفترة طويلة.

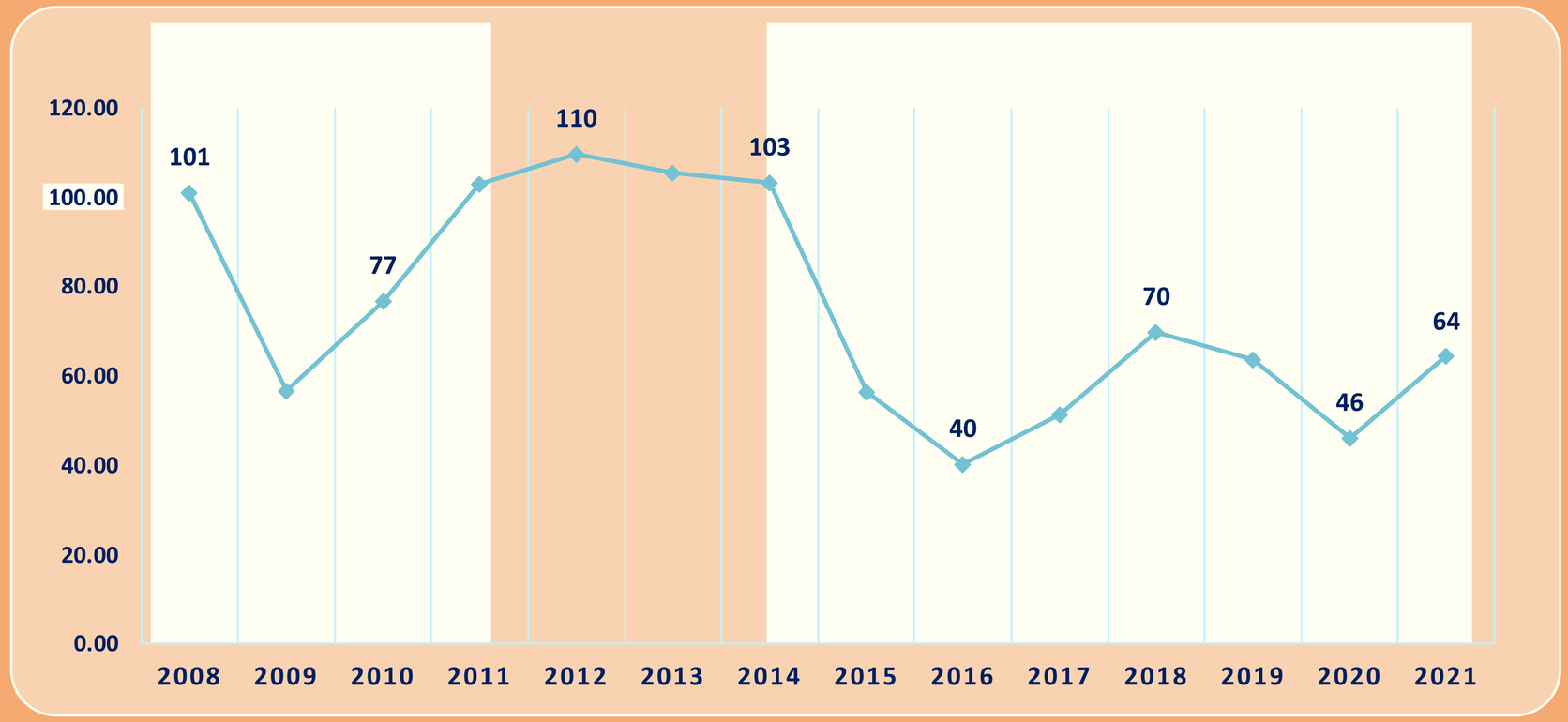

معًا
نتقدم

الأسباب التي استوجبت صياغة خطة التوازن المالي (2/2)

2 ضعف مرونة الإنفاق العام للتأقلم مع الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط:

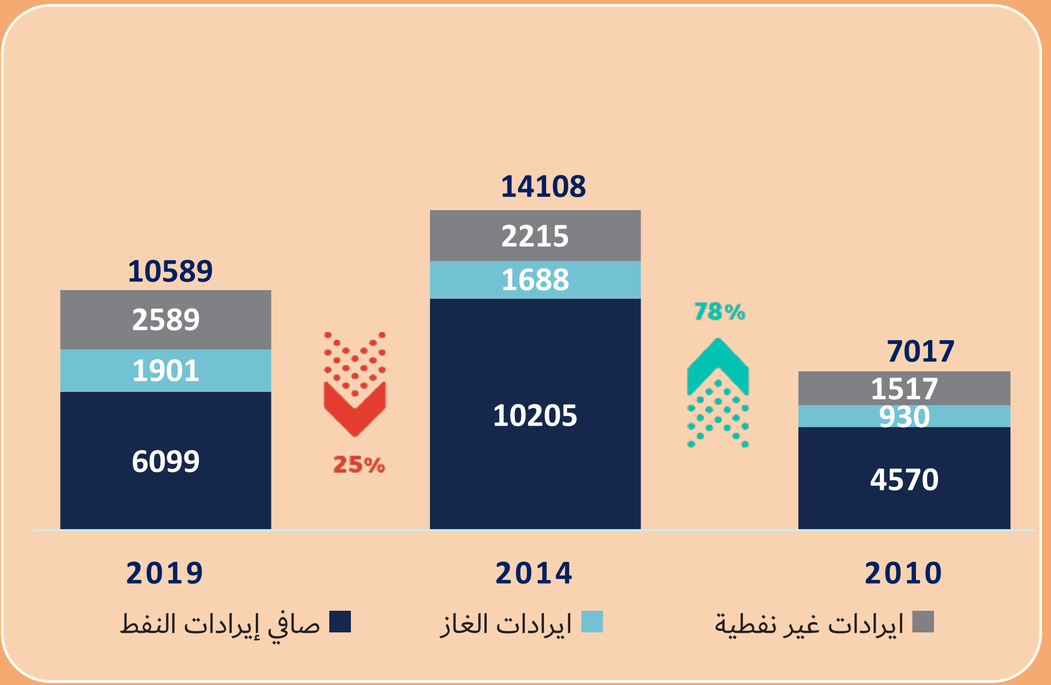

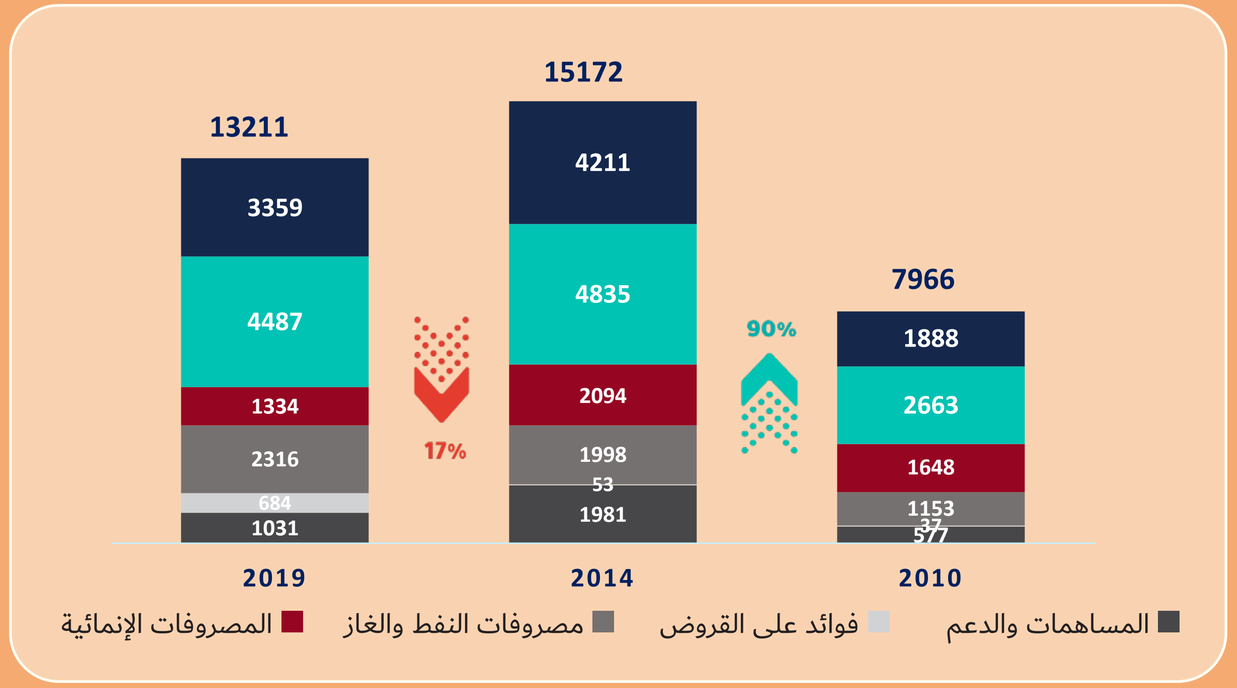

3 عدم اتخاذ اجراءات كافية تتناسب مع الوضع المالي

معًا
نتقدم

أهم المؤشرات المالية في نهاية 2019

- بلغ العجز التراكمي خلال الفترة (2014-2019) أكثر من 20 مليار ريال عماني

العجز الجاري (مليار ريال عماني)

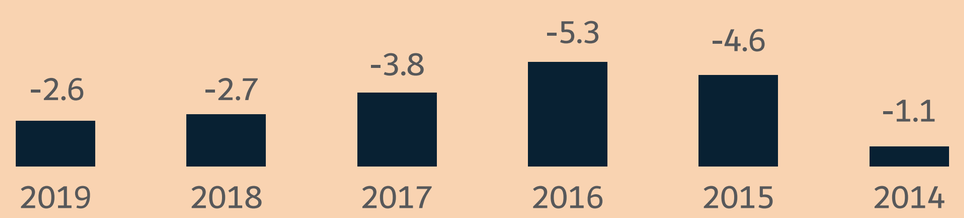

- ارتفع الدين العام من 1.5 مليار ريال عماني في 2014 إلى 17.6 مليار ريال عماني في 2019 مشكلاً ما نسبته 60% من إجمالي الناتج المحلي.

الدين العام (مليار ريال عماني)

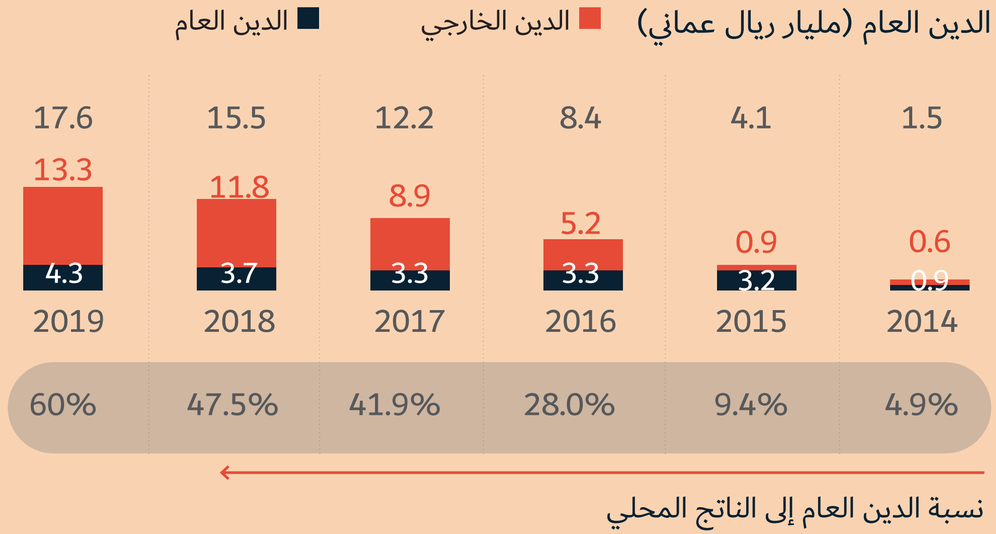

معًا
نتقدم

التصنيف الائتماني للسلطنة من عام 2014-2019

يقصد بالتصنيف الائتماني مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

مؤسسة التصنيف	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
موديز	A1	A1	Baa1	Baa2	Baa3	Ba1
ستاندرد آند بورز	A	BBB+	BBB-	BB	BB	BB
فيتش	—	—	—	BBB-	BB+	BB+

معًا
نتقدم

ما هي تبعات تدني التصنيف الائتماني للدول ؟

صعوبة الحصول على التمويل

ارتفاع كلفة التمويل

ضعف ثقة المستثمرين

معًا
نتقدم

المركز المالي للسلطنة على المستوى العالمي خلال الفترة 2010 – 2020

مقارنة المركز المالي للسلطنة بدول العالم حسب توقعات صندوق النقد الدولي

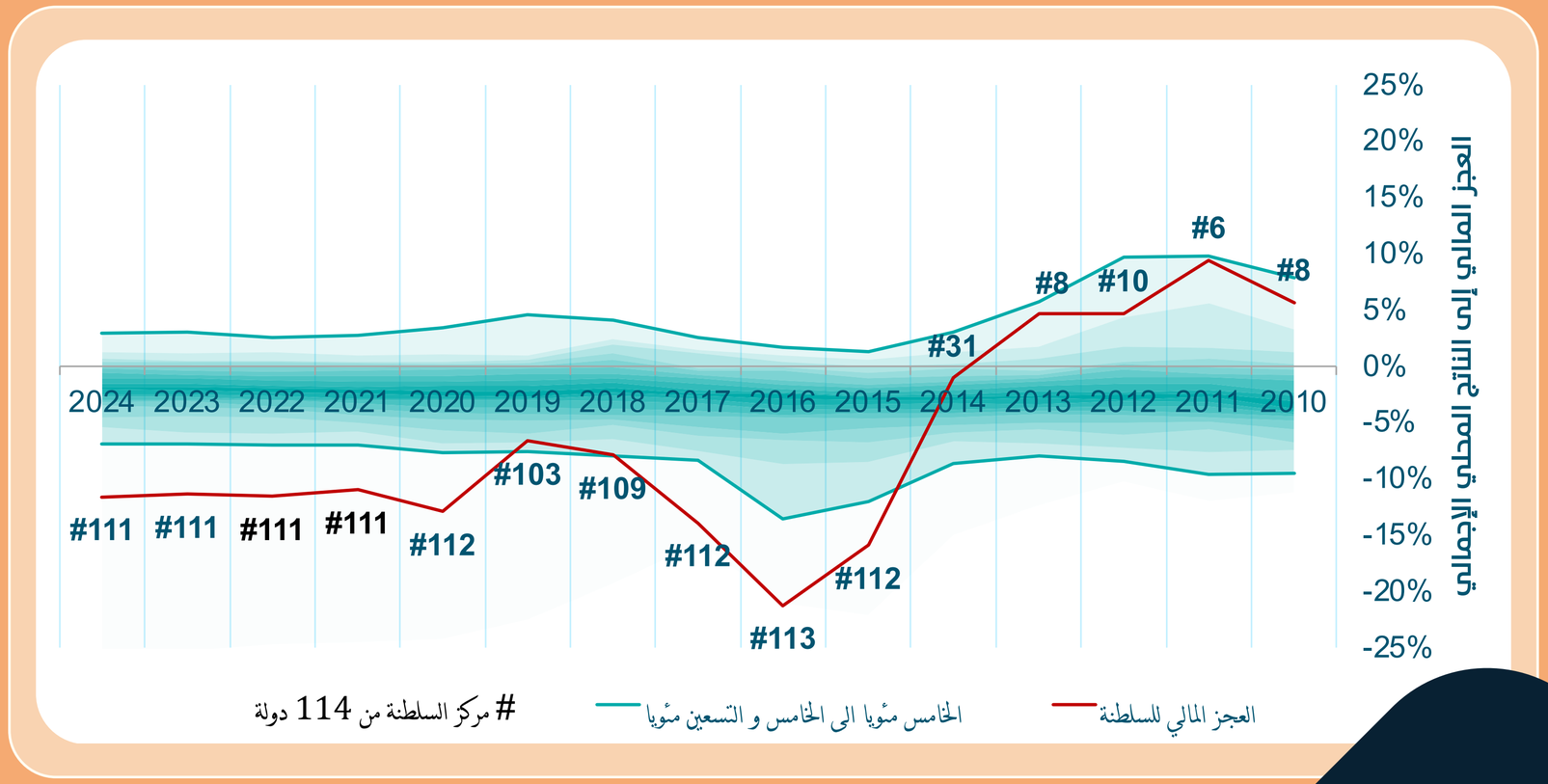

انخفض المركز المالي للسلطنة

من الترتيب

6 عالميـا في عـام 2011

إلى الترتيب

112 عالميا في عام 2020

من أصـل 114 دولــة وفقــاً

لتصنيف صندوق النقد الدولي

معًا
نتقدم

آثار جائحة كورونا على الوضع المالي في عام 2020

تضاعف التأثير على الوضع المالي للسلطنة نتيجة جائحة كورونا (كوفيد – 19) مما أدى إلى:

انخفاض متوسط أسعار النفط إلى حوالي 48 دولارًا للبرميل

+

انخفاض متوسط إنتاج النفط اليومي نتيجة اتفاقية OPEC +

=

انخفاض إيرادات النـفـط والغـاز

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4 مليار ريال عماني نتيجة الآثار الاقتصادية للجائحة

=

انخـفـاض إيرادات أخرى

معًا
نتقدم

انخفاض التصنيف الائتماني للسلطنة عدة درجات خلال عام 2020 نتيجة لتأثيرات جائحة كورونا

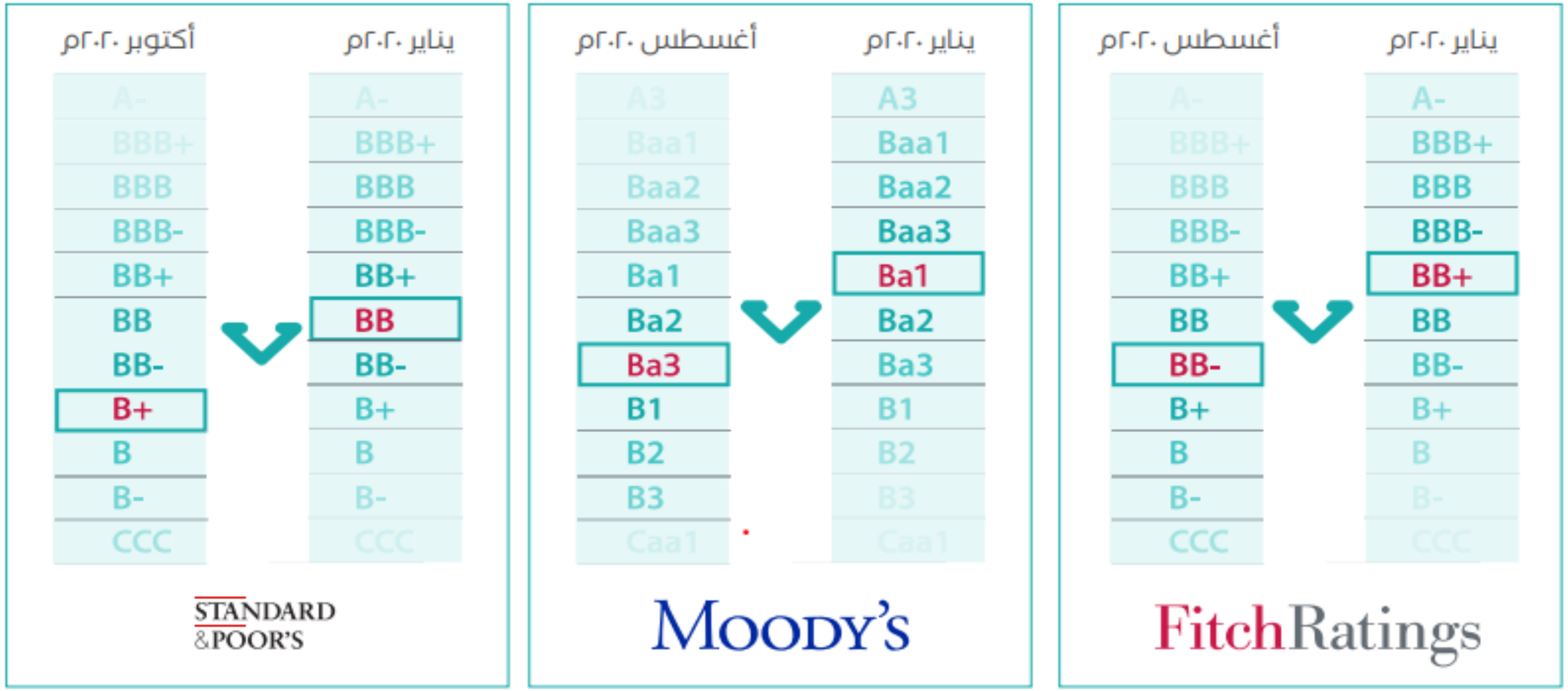

معًا
نتقدم

دور المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي في أثناء حدوث الأزمات المالية؟

معًا
نتقدم

خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)

معًا
نتقدم

الهدف الرئيس لخطة التوازن المالي
(وفقًا للافتراضات المحددة في الخطة)

خفض العجز السنوي إلى مستويات مستدامة

العجز السنوي
(مليار ريال عماني)

في حال عدم اتخاذ أي اجراءات

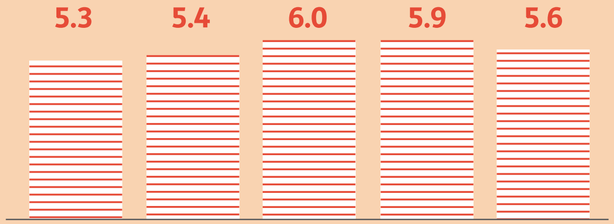

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

2024	2023	2022	2021	2020
-16%	-17%	-20%	-21%	-22%

بعد خطة التوازن المالي

2024	2023	2022	2021	2020
-0.5%	-2.0%	-5.9%	-8.7%	-16.4%

خفض العجز السنوي إلى مستويات مستدامة

الدين العام
(مليار ريال عماني)

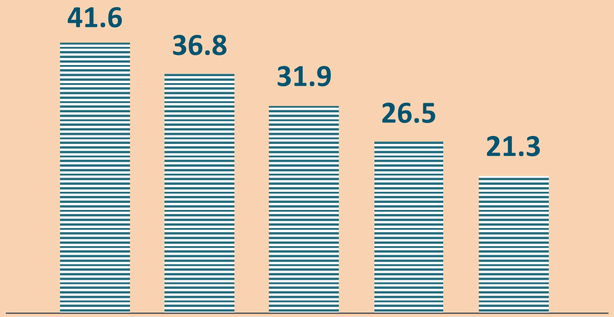

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

2024	2023	2022	2021	2020
128%	119%	109%	95%	83%

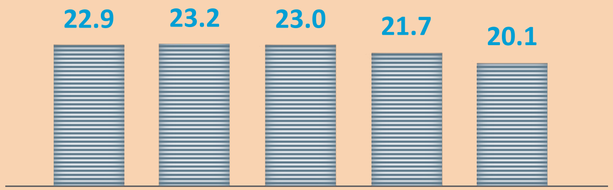

2024	2023	2022	2021	2020
71.7%	75.7%	81.0%	82.7%	79.7%

البيانات أعلاه حسب توقعات فريق البرنامج والنموذج المالي والاقتصادي في 2020.

معًا
نتقدم

محاور الخطـة المالية متوسطة المدى - لتحقيق أولويات ومستهدفات رؤية عمان 2040

دعم النمو الاقتصادي

- تحسين بيئة الأعمال
- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي

تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية

- تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية
- تعزيز إدارة الضرائب والتحصيل الضريبي
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة
- ضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع

ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي

- الشراء الاستراتيجي الحكومي الموحد
- رفع كفاءة الانفاق الإنمائي
- مراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الانفاق
- إعادة توجيه دعم الخدمات العامة

رفع كفاءة ادارة المالية العامة

- تحديث نظام إدارة المالية العامة
- تعزيز قدرات وحدة إدارة الدين العام ووحدة السياسات المالية الكلية
- تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد
- إنشاء السجل الوطني للأصول

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

معًا
نتقدم

كيف وضعت الحكومة في الاعتبار ضرورة تخفيف آثار الإجراءات المالية على الاقتصاد والمجتمع منذ بداية إطلاق البرنامج؟

أولا

البدء بتطبيق عدد من الإجراءات الحكومية المباشرة على المؤسسات الحكومية ولا تؤثر على المجتمع.

ثانيا

تأجيل تنفيذ عدد من الإجراءات مراعاة للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأثر بجائحة كورونا.

ثالثا

مراعاة التدرج في تطبيق الإجراءات التي تمس المواطنين.

رابعا

تقديم الدعم لفئات المجتمع الأكثر تأثرا بالإجراءات.

خامسا

تقديم الحوافز لدعم أنشطة القطاعات الاقتصادية وتسهيل بيئة الأعمال.

معًا
نتقدم

منظومة الحماية الإجتماعية

معًا
نتقدم

تم صياغة هذه المنظومة بمشاركة:

- **المؤسسات الحكوميـة**
- **صنـاديـق التقـاعـد**
- **شـرائـح المجتمع**

الاستعانة بأفضل الممارسات الدولية والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تلتزم اتجاهها سلطنة عمان

معًا
نتقدم

أهـــداف المـــشروع

- تصميم منظومة حماية وطنية حديثة متوائمة مع توجهات وتطلعات رؤية عمان 2040.
- اعتماد مبدأ تحديد استحقاق المنفعة على أساس مخاطر دورة الحياة بدلاً من دراسة الحالة.
- دمج الصناديق المدنية والعسكرية والخاصة.
- معالجة اشكالات الحالية في أنظمة التقاعد وضمان استدامتها.
- معالجة الإشكالات الحالية في البرامج الاجتماعية.
- التحول من برامج قائمة على دراسة حالة ذات عائد ضعيف ومكلفة إدارياً؛ إلى منظومة تغطية شاملة.
- التحول إلى تصميم تكاملي بين برامج التأمين القائمة على الاشتراكات وبرامج ضمان الحد الأدنى من الحماية.

معًا
نتقدم

الموجهات الرئيسية في تصميم منظومة الحماية الاجتماعية

1. التوجهات الوطنية، والنظام الأساسي للدولة، ورؤية عُمان 2040.
2. الإشكالات في منظومات التقاعد والضمان الاجتماعي الحالية.
3. أفضل الممارسات، ونتائج التجارب الدولية.
4. الحيز المالي وقدرة الأطراف (الحكومة، القطاع الخاص، والعمال) على المساهمة.

معًا
نتقدم

الموجهات الرئيسية في تصميم منظومة الحماية الاجتماعية

1 التوجهات الوطنية، والنظام الأساسي للدولة، ورؤية عُمان 2040.

- النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (6 / 2021)
- المرسوم السلطاني رقم 46 / 2020 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه – في العيد الوطني الخمسين
- المرسوم السلطاني رقم (10 / 94) بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى منظمة العمل الدولية؛ والمرسوم السلطاني رقم (66 / 2000) بالتصديق على تعديل دستور منظمة العمل الدولية.

معًا
نتقدم

الموجهات الرئيسية في تصميم منظومة الحماية الاجتماعية

2 الإشكـــالات فـي منظومـات التقـاعد والضمان الاجتماعي الحالية.

إشكالات منظومات التقاعد

- أنظمة تقاعدية مكلفة، غير مستدامة لها عجوزات اكتوارية عالية، وتعاني من ديموغرافية مائلة للشيخوخة.
- تعدد الصناديق يسبب اشكالات ضم مدد الخدمة عند الانتقال من صندوق إلى آخر.
- وجود فئات كبيرة غير مشمولة في برامج التقاعد، ومشتركين غير مستحقين لمعاشاتهم لعدم اكمالهم الحد الأدنى من سنوات الخدمة.

إشكالات الضمان الاجتماعي

- تصميم قائم على دراسة الحالة، يشكل نسبة خطأ عالية في تحديد المستحقين الحقيقيين.
- نظام غير متكامل مع برامج التقاعد والبرامج الأخرى لتخفيف التكاليف.
- لا يراعي التذبذب في الدخل والاحتياجات المرتبطة الحياة التي تستهدفها منظومة الحماية الاجتماعية.

معًا
نتقدم

الموجهات الرئيسية في تصميم منظومة الحماية الاجتماعية

3 أفضل الممارسات، ونتـــائج التجـــارب الدولـيـة.

- تشير الدراسات إلى أن الدول المتقدمة تصرف من 12 إلى 15% من الناتج الإجمالي المحلي في برامج الحماية الاجتماعية، القائمة على شمولية التغطية وليس على دراسة الحالة.
- يتفاوت العائد على الاستثمار في صورة انخفاض في نسب الفقر، حيث العائد أعلى في الدول التي لديها برامج شاملة التغطية مقارنة بالدول التي تطبق برامج قائمة على دراسة حالة.

4 الحيز المالي وقدرة الأطراف (الحكومة، القطاع الخاص، والعمال) على المساهمة.

- تكلفة مستوى الحماية الاجتماعية تنخفض كنسبة من الناتج المحلي وهي نسبة منخفضة مقارنة مع المؤشرات العالمية كاستثمار في الحماية الاجتماعية، حيثُ ترتفع تكلفة مستوى التأمين الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي في السنوات القادمة.

معًا
نتقدم

مكونات منظومة الحماية الاجتماعية

1 برامج منافع نقدية أو عينية (قائمة على إعادة التوزيع والتمويل الحكومي)

2 برامج تأمين اجتماعي (قائمة على اشتراكات)

3 برامج خدمات أو سياسات

4 برامج التكميلية وبرنامج الادخار

5 منافع أخرى

معًا
نتقدم

مكونات منظومة الحماية الاجتماعية

1 برامج منافع نقدية أو عينية (قائمة على إعادة التوزيع والتمويل الحكومي)

- منافع كبار السن
- منافع العجز/ الإعاقات
- منافع الوفاة (الأرامل والأيتام)
- منافع الطفولة
- برنامج دعم دخل الأسر

معًا
نتقدم

مكونات منظومة الحماية الاجتماعية

2 برامج تأمين اجتماعي (قائمة على اشتراكات)

- تأمين كبار السن والعجز والوفاة (التقاعد).
- تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية.
- تأمين التعطل عن العمل/ الأمان الوظيفي.
- تأمين إجازات الأمومة.
- تأمين الإجازات المرضية والإجازات الأخرى غير الاعتيادية.

معًا
نتقدم

مكونات منظومة الحماية الاجتماعية

3 برامج خدمات أو سيـاسـات

- تمكين الفئات (المرأة ، ذوي الإعاقات،..)
- دور الرعاية، ودور التعليم ما قبل المدرسة
- سياسات التشغيل
- التدريب

4 برامج التكميلية وبرنامج الادخار

- البرنامج التكميلي للجهات العسكرية
- برنامج الادخار

معًا
نتقدم

مكونات منظومة الحماية الاجتماعية

5 منافع أخرى

- السكن الاجتماعي،دعم فوائد القروض السكنية
- توفير المعدات الطبية
- دعم الخدمات الأساسية والمحروقات
- الكوارث/ الحالات الطارئة
- برامج التعليم
- إعفاءات من الرسوم الحكومية

معًا
نتقدم

بعض النتائج الأولية لتنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى

معًا
نتقدم

بعض النتائج الأولية لتنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى

نتائج ذات أثر مالي مباشر

- انخفاض نقطة التعادل لسعر النفط إلى (68) دولار أمريكي للبرميل خلال الفترة (2021-2025) مقارنة بـ (80) دولار أمريكي خلال السنوات الماضية (2016-2020م).
- ارتفاع الإيرادات غير النفطية من 1.6 مليار ريال عماني في عام 2021 الى 2.1 مليار ريال عماني في عام 2022م.

نتائج أخرى

- تصميم منظومة للحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة صناديق التقاعد.
- إنشاء جهاز الاستثمار العماني لتحسين أداء الاستثمارات الحكومية.
- إنشاء شركة تنمية طاقة عمان
- إنشاء سجل وطني للأصول الحكومية.
- إعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- إعداد دليل لتسعير الخدمات الحكومية.
- إنشاء منظومة إجادة لتطوير الأداء الفردي والمؤسسي.
- إنشاء شركة الغاز الوطنية المتكاملة.

معًا
نتقدم

النتائج المرتبطة بتحسن اسعار النفط

استغلت الحكومة الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الأوضاع المالية والاقتصادية ، من خلال:

- **خفض الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي من 69.7% في عام 2020 الى 46.5% في عام 2022م وذلك من خلال :**

- تقليل الاقتراض الخارجي
- إعادة شراء بعض السندات السيادية بأقل من قيمتها
- سداد قروض عالية الكلفة
- إصدار صكوك محلية للتداول في بورصة مسقط بكلفة منخفضة نسبياً.

معًا
نتقدم

النتائج المرتبطة بتحسن اسعار النفط

- **تسريع وتيرة تحفيز النمو الاقتصادي :**

  - زيادة الإنفاق الإنمائي عما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة ليبلغ 1,100 مليون ريال عماني بزيادة بلغت 200 مليون ريال عماني توجه نحو المشاريع ذات الحاجة الملحة و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي.

- **وضع سياسات مكنت الدولة من احتواء التضخم :**

  - زيادة الدعم الحكومي للوقود والسلع الغذائية الأساسية ، بما يزيد عن 760 مليون ريال عماني مما ساهم في التقليل من آثار التضخم العالمي.

معًا
نتقدم

تحسن التصنيف الائتماني للسلطنة

تحسن التصنيف الائتماني للسلطنة في عام 2022م

وكالة ستاندرد آند بورز	وكالة فيتش	وكالة موديز
رفعت التصنيف من BB- إلى BB مع نظرة مستقبلية مستقرة	رفعت التصنيف من BB- الىBB مع نظرة مستقبلية مستقرة	ثبتت التصنيف عندBA3 ورفعت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية

من المؤمل أن يواصل التصنيف الائتماني للسلطنة في التحسن تدريجياً خلال السنوات المقبلة مع تنفيذ الخطة والإجراءات والسياسات المالية الهادفة إلى ضبط الأوضاع المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية.

معًا
نتقدم

تحسن المؤشرات النقدية والإقتصادية

المؤشر النقدي	الأثر المتحقق
احتياطيات البنك المركزي العماني من العملة الأجنبية	ارتفعت من 14 مليار ريال دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2020 لتصل إلى 16.6 مليار دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م.
إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية	سجلت ارتفاعًا بنسبة 5.5 % ليبلغ 26.3 مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2022م.
إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية	سجل ارتفاعًا بنسبة 3.9% ليصل إلى 28.8 مليار ريال عماني بنهاية سبتمبر 2022م.

معًا
نتقدم

تحسن المؤشرات النقدية والإقتصادية

المؤشر النقدي	الأثر المتحقق
النـاتـج المحلـي بالأسعـار الثـابتـة	بنهاية النصف الأول من 2022م ارتفع بنسبة 3.9% حيث بلغ 17.6 مليار مقارنة ب16.9 مليار في 2021. وتشير التوقعات إلى تحسن معدل نموه الى 4.9% بنهاية 2022.
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعــار الجـارية	سجل ارتفاعا بقيمة 20,4 مليار ريال عماني، وتشير التوقعات إلى استمرار تحسنه ليصل إلى 40.2 مليار ريال عماني بنهاية هذا العام بمعدل نمو 22 % مقارنة بعام 2021م

معًا
نتقدم

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)

معًا
نتقدم

الأهداف

1. استمرارية التركيز على تحسين وضع المالية العامة للدولة واستكمال المبادرات المتعلقة بها واستدامة أثرها .
2. تعزيز جاهزية منظومة القطاع المالي لاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية و الإقتصادية وجعله ممكنا رئيسا لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040 .
3. رفع معدل التنافسية والمشاركة للقطاع المالي الخاص ودعمه لتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات مع توسيع حجم سوق التمويل .

المسار الأول - استكمال مبادرات الاستدامة المالية

محاور تركيز البرنامج:

- الاستمرار في مراجعة السياسات و القواعد المالية
- الاستمرار في متابعة تنفيذ مبادرات تعزيز الإدارة المالية
- الاستمرار في مبادرات رفع كفاءة الإنفاق الحكومي
- الاستمرار في تنفيذ مبادرات تعزيز الإيرادات
- استكمال العمل في تحديث منظومة الحماية الاجتماعية

معًا
نتقدم

المسار الثاني– تطوير القطاع المالي

- تطوير القطاع المصرفي
- تطوير قطاع رأس المال
- تطوير الجوانب التقنية للمؤسسات المالية في القطاعين المصرفي وسوق المال (FinTech)
- **المبادرات التمكينية:**
  - تطوير المنظومة القانونية والتشريعية
  - تطوير الكوادر البشرية وبيئة الخدمات
  - تعزيز ثقافة المجتمع

الممكنات المتاحة للبرنامج

- توفير الدعم اللازم لتحقيق التطوير المستهدف
- سرعة اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير وتنفيذ مبادرات البرنامج
- تسهيل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة
- إيجاد المرونة اللازمة في التشريعات و القوانين المتعلقة بالقطاع المالي
- دعم كافة الجهات ذات العلاقة لجميع مراحل البرنامج

معًا
نتقدم

أبرز المحاور التي يرتكز عليها البرنامج

- تطوير منظومة السياسات والأعمال في القطاع المالي
- مراجعة بعض الجوانب القانونية
- تطوير منتجات تمويلية متنوعة
- رفع كفاءة سوق المال
- تعزيز التقنيات المالية
- تعزيز دور المؤسسات العاملة في القطاع المالي
- رفع الوعي المجتمعي وتعزيز الثقافة المالية

معًا
نتقدم
الأمانة العامة لمجلس الوزراء
التواصل الحكومي
رؤية عمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence
شكـــرًا